الأمم المتحدة

A/C.6/58/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
20 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بايا ..... (الفلبين)

المحتويات

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السادسة والثلاثين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-54278 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السادسة والثلاثين (تابع) (A/58/17)

١ - **السيد أكينسانيا** (نيجيريا): قال إن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) اضطلعت بولايتها بصورة منتظمة، وحققت توقعات المجتمع الدولي.

٢ - وأضاف أن وفده يرحب باعتماد اللجنة لمشروع الأحكام التشريعية النموذجية المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا. ومن شأن هذه الأحكام التشريعية بالإضافة إلى الدليل التشريعي الذي وضعته الأونسيترال والمتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا أن تسهّل إنشاء وتنفيذ إطار تشريعي مؤات لمشاركة القطاع الخاص في تنمية الهياكل الأساسية، لا سيما في البلدان النامية، ومن شأن هذه الأحكام أيضا أن تكمل مبادرة الاتفاق العالمي التي وضعها الأمين العام. وقال إنه يؤيد الرأي الذي يفيد بأن التوصيات الواردة في الأحكام التشريعية النموذجية والدليل التشريعي ينبغي ألا تحل محل التشريعات الوطنية أو تعيق السيادة الوطنية. بل ينبغي أن تكون بمثابة دليل للتشريعات المحلية من أجل ضمان الإنصاف والشفافية والفعالية. وفي هذا الصدد، أنشأت نيجيريا نظاما استثماريا يحمي المستثمرين الأجانب من خلال ضمان الاستقرار وتشجيع وحماية الاستثمارات وفي الوقت نفسه احترام المعايير البيئية ورصد أداء المشاريع.

٣ - وقال إنه يشكر الدول التي ساهمت في الصندوق الاستئماني للأونسيترال المعني بالمنتديات، والصندوق الاستئماني الرامي إلى مساعدة البلدان النامية على سفر أفراد وفدها. غير أن دورة تدريبية واحدة وجلسة استماع واحدة مما مجموعه تسع دورات وجلسات تم عقدها السنة الماضية في أفريقيا. ويأمل أنه سيتم تصحيح اختلال التوازن هذا في المستقبل، ومن أجل تحقيق هذه الغاية ينضم إلى رئيس اللجنة والمستشار القانوني في تقديم موارد بشرية ومالية كافية للوفاء بالمسؤوليات المتزايدة التي تتحملها اللجنة.

٤ - ويحث الفريق العامل الرابع (التجارة الإلكترونية) على التشجيع على وضع تشريع معزز لصياغة العقود بما أن بعض البلدان النامية أعربت عن شكوكها فيما يتعلق برسائل العروض والقبول المبعوثة عن طريق الحواسيب. وإنه يشارك قلق اللجنة فيما يتعلق بوضع تعريف دقيق للغش التجاري ويدعم اقتراح عقد ندوة حول هذا الموضوع في عام ٢٠٠٤. كما أنه يؤيد تعاون اللجنة مع الهيئات الدولية والإقليمية التي تهتم بنفس المواضيع، شريطة ألا يتأثر استقلالها، ويرحب بتوسيع عضوية اللجنة من ٣٦ إلى ٦٠ عضوا، مما يعكس الحاجة إلى وجود توزيع جغرافي عادل وتمثيل لمختلف التقاليد القانونية.

٥ - وأضاف أنه يتعين على الدول أن تعيد النظر في سياساتها المتعلقة بتقديم إعانات مالية إلى المزارعين وسياساتها التجارية ذات الصلة، مما يقوض عمل اللجنة، ويضر باقتصادات البلدان النامية، لا سيما اقتصادات أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، وساهم في فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون. وربما تود اللجنة دراسة أثر هذه السياسات على المعاملات التجارية الدولية.

٦ - **السيدة محمد** (كينيا): قالت إن اللجنة أفضل هيئة للعمل المقبل في ميدان القانون التجاري في سياق العولمة. ومهما تم التأكيد على أهمية إزالة العقبات التي تعترض تدفق التجارة بسبب مختلف النظم القانونية الدولية فلن يكون ذلك كافيا. وتحتاج البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، إلى المساعدة لتجسير الهوة التكنولوجية في مجال التجارة الإلكترونية.

٧ - وإن كينيا بوصفها عضوا في اللجنة شاركت بشكل نشط في عمل دورتها السادسة والثلاثين، وهي مرتاحة للتقدم الذي تم إحرازه. وتثني بصفة خاصة على الشفافية، بما في ذلك الطريقة التي تم بها وضع مشروع الدليل التشريعي لقانون الإعسار، وتأمل أن المداولات المقبلة سوف تحسن المشروع دون المساس بأهدافه الرئيسية.

٨ - وفي عام ٢٠٠١، باشرت كينيا في إصلاح شامل لنظام مشترياتها العامة. وعليه فإنها ترحب بجهود تبسيط القانون النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات وتدعم اقتراح إدراج قانون الاشتراء في برنامج عمل اللجنة المقبل.

٩ - وقالت إنها ترحب أيضا بزيادة عضوية اللجنة، مما سيجعل عملها أكثر قبولا لدى المجتمع الدولي، وتحث على ضرورة تخصيص موارد إضافية لتعزيز الوعي باتفاقيات القانون التجاري الدولي وتنفيذها، وعلى مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تفتقر إلى الخبرة في المجالات التي يتناولها عمل اللجنة. وكانت كينيا مساهمة ومستفيدة من الصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية. وإذا لم تشارك هذه البلدان، فإن صوتها لن يكون مسموعا. ورحبت أيضا بالتقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في وضع ملخص لقانون التحكيم النموذجي، وتأمل أن جهودا مماثلة سوف تبذل في مجالات أخرى للتشريع النموذجي.

١٠ - **السيد فلوران** (فرنسا): أثنى على اللجنة للإنجازات التي حققتها في دورتها السادسة والثلاثين، لا سيما لاعتماد مشروع الأحكام التشريعية النموذجية المتعلقة بالهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا إذ تمثل هذه الأحكام حلا وسطا عادلا بين القانون العام والقانون المدني، وتعزز تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما أن توسيع عضوية اللجنة دليل على الأهمية المتزايدة التي يعلقها المجتمع الدولي على عمل اللجنة.

١١ - وللجنة تأثير كبير على تطوير القانون التجاري الدولي، الذي يوفّر إطارا قانونيا للعولمة الاقتصادية، فالجنة بمثابة منتدى للمداولات بين مختلف التقاليد القانونية، كما أنها تعمل كهيئة قانونية متعددة الأطراف. وقد تضاعف حجم عمل اللجنة وعدد أفرقتها العاملة، وعليه فإن وفده يؤيد اقتراح مكتب الشؤون القانونية بتوفير موارد إضافية من خلال إعادة توزيع المخصصات الحالية.

١٢ - ومن المفيد أن تتبادل اللجنة المعلومات مع المؤسسات المالية الدولية غير أن إنشاء صلة رسمية مع هذه المؤسسات من شأنه أن يقوض ثقة البلدان النامية في نزاهة اللجنة وينبغي تجنب ذلك. وأضاف أن حكومته تساهم في الصندوق الاستئماني للندوات وترحب بالتركيز المتزايد للجنة على التدريب والمساعدة التقنية. وينبغي أن تسمح الموارد الإضافية المخصصة للجنة باستخدام الخبراء المستقلين استخداما أكبر بدلا من خبراء المنظمات الفنية، الذين يميلون بصفة طبيعية إلى الدفاع عن المصالح التي يمثلونها.

١٣ - وأخيرا، أكد على ضرورة تأمين الترجمات والتفسيرات بلغتي عمل المنظمة بحيث تستطيع الوفود الناطقة باللغة الفرنسية المشاركة بشكل نشط في الأنشطة التقنية للغاية التي تقوم بها اللجنة.

١٤ - **السيد أسينسيو** (المكسيك): قال إن وفده يرحب باعتماد اللجنة مشروع الأحكام التشريعية النموذجية التي وضعته الأونسيترال والمتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا، فسوف تكون هذه الأحكام أداة مفيدة للدول في تطوير إجراءات أكثر فعالية لإدارة مشاريعها في مجال الهياكل الأساسية والخدمات العامة بشفافية وإنصاف واستمرارية. ومن شأن الأحكام التشريعية النموذجية أن

تسهل إيجاد نظام متوازن يحمي المصلحة العامة ويشجع في نفس الوقت على الاستثمارات الخاصة، وذلك بصفة جزئية عن طريق توفير الاستقرار القانوني. وهو يتطلع إلى النشرة الموحدة للدليل التشريعي المعتمد في عام ٢٠٠٠، والأحكام التشريعية النموذجية الجديدة.

١٥ - وأضاف أن وفده مسرور أيضا للتقدم المحرز في مشروع الدليل التشريعي للأونسيترال والمتعلق بقانون الإعسار، وإنه على ثقة بأن الصك الختامي سوف يقدم نظاما من شأنه أن يساعد على الحيلولة دون ترتب آثار اقتصادية سلبية على المجتمع، ويحافظ إلى حد أقصى على قيمة أصول الشركات التي تمر بأزمة. ومن توصيات مشروع الدليل التشريعي أن تعزز إنشاء أنظمة إعسار قابلة للتنبؤ بها ومنصفة وشفافة تقدم حوافز للدائنين والمدينين لاتخاذ أفضل القرارات، ومن ثم زيادة فعالية النظام الإنتاجي. كما أنه ينبغي للتشريعات حيثما يكون ذلك ممكنا أن تشجع على الاتفاقات الخاصة لإعادة الهيكلة. وإن وفده متفق على أهمية التعاون بين الفريق العامل الخامس (قانون الإعسار) والفريق العامل السادس (المصالح الأمنية)، للتأكد من وجود معاملة مترابطة بين هذه المواضيع ذات الصلة.

١٦ - وأضاف أن للعمل في مجال التدابير المؤقتة للحماية دعما للتحكيم أهمية كبيرة للحرص على تنفيذ قرار المحكمين. وفيما يتصل باقتراح تنقيح نص المادة ١٧ من القانون النموذجي للأونسيترال المتعلق بالتحكيم التجاري الدولي، يؤيد وفده القيام بالدراسات والمشاورات اللازمة للتوصل إلى نص يوفر الانسجام والتوحيد في إجراءات المحاكم ومحاكم التحكيم. وفيما يتعلق برصد وتنفيذ اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها ("اتفاقية نيويورك")، يشجع وفده اللجنة على تكثيف جهودها للحصول على المعلومات وتعزيز التعاون في هذا الصدد.

١٧ - وإن وفده يؤيد الدراسة الاستقصائية والمشاورات الموسعة اللازمة لاتباع نهج شامل فيما يتعلق بالعقبات القانونية التي تعترض التجارة الإلكترونية. ويعتقد وفده أيضا أن صكا دوليا في مجال التعاقدات الإلكترونية من شأنه أن يساعد على استخدام الوسائل الحديثة للاتصالات في المعاملات التجارية عبر الحدود من خلال توفير استقرار قانوني أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، كشف استخدام الإنترنت في المعاملات عن ثغرات قانونية تحتاج إلى تجسير في مجالات الاشتراء العام والغش التجاري.

١٨ - وبما أنه يمكن تنفيذ اقتراح الأمين العام الرامي إلى تعزيز أمانة الأونسيترال، كما شرح ذلك المستشار القانوني، عن طريق إعادة توزيع موارد مكتب الشؤون القانونية، فإن وفده يؤيد ذلك.

١٩ - وقال إن وفده متفق على أن أحد المهام الرئيسية للأونسيترال تتمثل في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في استخدام نصوص الأونسيترال. وعليه فإن المكسيك تؤيد إنشاء الصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية، ويناشد البلدان الأخرى المساهمة في الصناديق الاستئمانية.

٢٠ - **السيد ميديرك** (المغرب): قال إن وفده مسرور لأن الدورة السابقة للأونسيترال كانت مثمرة للغاية. وهو يعتبر الأونسيترال أحد أكثر أهداف منظومة الأمم المتحدة نجاحا. ومن شأن توسيع عضوية اللجنة أن تزيد فعاليتها وتعزز مهمتها في التنسيق مع المنظمات الأخرى المعنية بالقانون التجاري الدولي، وهي مهمة اكتسبت أهمية كبرى في السنوات الأخيرة.

٢١ - وأضاف أن مشروع الأحكام التشريعية النموذجية للأونسيترال والمتعلقة بتمويل مشاريع الهياكل الأساسية تمويلا خاصا الذي اعتمدته اللجنة يمثل تطورا يستحق الترحيب في

مجال عملها حول هذا الموضوع. ويتطلع وفده إلى النشر الموحد للنص الجديد بالإضافة إلى الدليل التشريعي السابق، مما سيحول دون وجود أي خلط ويسهّل استخدام هذه النصوص.

٢٢ - وإن وفده يؤيد أيضا أهداف ومبادئ مشروع الدليل التشريعي للأونسيترال المتعلق بقانون الإعسار، على أن يتم إجراء بعض التغييرات الطفيفة، ويرى أن الحلول التي توصل إليها الفريق العامل الخامس (قانون الإعسار) قيّمة بالنسبة لجميع الدول، بغض النظر عن تقليدها القانوني أو مستوى تنميتها الاقتصادية.

٢٣ - وفيما يتعلق بالتحكيم، بما أنه يستبعد أن تستطيع اللجنة في دورتها المقبلة أن تستكمل عملها حول جميع المواضيع المعروضة على الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق)، ينبغي منح الأولوية لمسألة التدابير المؤقتة للحماية. وقد اتبع المغرب أيضا ما تم إنجازه في مجال التجارة الإلكترونية، والمصالح الأمنية، وقانون النقل باهتمام كبير، واستعرض بارتياح المواضيع الجديدة المقترحة للعمل المقبل المحتمل، أي الاشتراء العام، والغش التجاري.

٢٤ - ويعتبر وفده أن لأنشطة التدريب والمساعدة التقنية التي تقوم بها اللجنة أهمية كبيرة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في تعزيز جهود التكامل الاقتصادي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من التدريب والمساعدة لتلبية احتياجات أفريقيا في المجالات التي تتناولها الأونسيترال. ويود وفده الإعراب عن الشكر إلى الدول والمنظمات التي ساهمت في الصندوق الاستئماني للندوات والصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية.

٢٥ - وتستحق الأمانة العامة الثناء على موقعها المحسن على شبكة الإنترنت، الذي يتيح الاطلاع بصورة أسرع على وثائق اللجنة بجميع لغاتها الرسمية.

٢٦ - **السيدة هافراد** (الجزائر): رحّب باعتماد الأحكام التشريعية النموذجية للأونسيترال المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا، وسوف تكون هذه الأحكام مفيدة لا سيما للبلدان النامية، عندما تعتمد تشريعاتها الملائمة. ومن شأن هذه الأحكام أن تشجع على الشفافية والإنصاف والصلاحية الطويلة الأجل لمشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا، والتخلص من التقييدات التي لا مبرر لها والمفروضة على مشاركة القطاع الخاص. وترحب الجزائر أيضا بالتقدم الذي أحرزته الأونسيترال في عملها المتعلق بالتحكيم، وقانون الإعسار، والتجارة الإلكترونية، والنقل، والمصالح الأمنية.

٢٧ - وأضاف أن حكومته مسرورة لتوافق الآراء العريض وراء مشروع الدليل التشريعي للأونسيترال المتعلق بقانون الإعسار، الذي وضع مبادئ توجيهية في ميدان قانوني معقد للغاية. وإن جمع ونشر نصوص الأونسيترال يشكل أداة مفيدة للغاية للتأكد من وجود تفسير موحد للنصوص بالإضافة إلى تطبيقها. كما أن الحلقات الدراسية التي نظمتها اللجنة بالإضافة إلى بعثات الإحاطة، والتدريب والمساعدة التقنية التي قدمتها في كل أنحاء العالم كانت مفيدة للغاية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٨ - **السيد نيسي** (إيطاليا): قال إن تقرير اللجنة يشهد بالعمل الهام للغاية الذي أنجزته الأونسيترال أثناء دورتها السادسة والثلاثين. وإن وفده يرحب باقتراحات تعزيز وإعادة هيكلة أمانة الأونسيترال ضمن الموارد المتاحة لمكتب الشؤون القانونية، ويأمل أن التفسيرات المقدمة في الجلسة السابقة لرئيس الأونسيترال والمستشار القانوني ستؤدي إلى

التغلب على تردد اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وسوف يقدم وفده المساعدة في المشاورات في سياق كل من اللجنتين الخامسة والسادسة.

٢٩ - **السيد رامو** (إسبانيا): قال إن توسيع عضوية اللجنة سيكون بدون شك مفيدا لعملها، ويضمن القبول الأوسع لنصوص الأونسيترال. وإن إسبانيا بوصفها عضوا نشطا في اللجنة، مسرورة للتقدم الذي تم إحرازه، لا سيما فيما يتعلق باعتماد مشروع الأحكام التشريعية النموذجية للأونسيترال المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا، مما يعد بإلقاء الضوء على مجال تعرضت فيه التنمية لعقبات بسبب النقص في الشفافية. كما أن وفده مسرور لاستمرار العمل حول التدابير المؤقتة للحماية في التحكيم الدولي، وهو متفق مع القرار الذي اتخذته اللجنة، في عملها حول مشروع الدليل التشريعي المتعلق بقانون الإعسار، بخصوص التنسيق مع البنك الدولي، الذي يعمل أيضا في هذا المجال، بهدف استكمال العمل في السنة المقبلة. كما يؤيد وفده اقتراحات العمل المقبل في مجال الغش التجاري، والاشتراء العام، بما أن الممارسات التجارية الراهنة تثير أسئلة وتحديات لم ترتئيها الأونسيترال عندما اعتمدت في عام ١٩٩٤ القانون النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات.

٣٠ - وأبدت البلدان النامية في السنوات الأخيرة اهتماما بالمشاركة في التجارة العالمية على أساس قانوني ومؤسسي متين، وتوافق ذلك مع تقديم طلبات متزايدة للحصول على المساعدة التقنية من الأونسيترال، التي لم تستطع دائما الاستجابة بصورة كافية. وهذا مثل واحد من بين أمثلة كثيرة للمشاكل التي تواجه أمانة الأونسيترال بسبب الازدياد في الأنشطة وعدم كفاية الموارد. وإن وفده يؤيد اقتراح إعادة هيكلة أمانة الأونسيترال، وجعلها شعبة، ويأسف لأن اللجنة الاستشارية للشؤون الإدارة والميزانية لا تريد أن تؤيد هذا الاقتراح. ويأمل أنه يمكن إيجاد حل لهذه المشكلة في هذه الدورة للجمعية العامة.

٣١ - **السيدة لافال – فالديس** (غواتيمالا): قال إن اللجنة وأمانتها تستحقان ما تحصلان عليه من ثناء كل سنة نتيجة الفعالية والإنجازات التي حققتهما في تحقيق انسجام القانون التجاري الدولي وتطويره التدريجي. وإن وفده مسرور للغاية بسبب اعتماد مشروع الأحكام التشريعية النموذجية للأونسيترال المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا في الدورة السادسة والثلاثين للجنة، وهو موضوع ذو فائدة كبيرة لجميع الدول، لا سيما لبلدان العالم الثالث. كما أن وفده تابع باهتمام أيضا التقدم المحرز في إعداد النصوص المتناسقة حول اتفاقات التحكيم. وهناك إنجاز رئيسي آخر تم تحقيقه في الدورة السادسة والثلاثين ويتمثل في الموافقة المبدئية على مشروع الدليل التشريعي للأونسيترال المتعلق بقانون الإعسار. وإن وفده مسرور أيضا لأن الأونسيترال تعتزم تنسيق عملها مع البنك الدولي حول هذا الموضوع. كما يعتقد أن العمل في مجال التجارة الإلكترونية ذو قيمة كبيرة ويرحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل الثالث (قانون النقل) لاستكمال القراءة الأولى لمشروع الصك المتعلق بقانون النقل.

٣٢ - وأضاف أن وفده يؤيد اقتراح تعزيز أمانة الأونكتاد ويأمل أن الصعوبات التي تواجه الاقتراح يمكن التغلب عليها. وترحب غواتيمالا بتوسيع عضوية اللجنة وتأمل أن تصبح عضوا فيها.

٣٣ - **السيد بونبراكونغ** (تايلند): قال إن تايلند بوصفها بلدا ناميا ترحب بتوسيع عضوية اللجنة، ومن شأن ذلك أن يضمن التمثيل المتوازن لجميع النظم القانونية وعلى جميع مستويات التنمية. وإن تايلند بوصفها عضوا في الأونسيترال تعلق أهمية كبيرة على تنسيق وتوحيد القانون التجاري

الدولي، وقد اعتمدت في الآونة الأخيرة قوانين محلية تتعلق بالتجارة الإلكترونية والتحكيم تمشيا مع توصيات اللجنة. وإن النظام الذي يستحق الثناء والمتعلق بجمع ونشر نصوص الأونسيترال يتيح إمكانية تبادل المعلومات بين الدول.

٣٤ - **السيد هان ميونغ - جمي** (جمهورية كوريا): قال إن وفده شارك بنشاط في جميع الأفرقة العاملة التابعة للجنة وتقدم الآن بطلب لينضم إلى عضوية اللجنة. ويرحب وفده باعتماد الأحكام التشريعية النموذجية للأونسيترال المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا، وباستكمال مقبل لمشروع الدليل التشريعي للأونسيترال المتعلق بقانون الإعسار. وإن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ المتعلقة بالبيع الدولي للسلع، وهي الاتفاقية التي تعمل حكومته على الانضمام إليها، مثال واحد فقط على نجاح اللجنة في مواءمة وتوحيد قانون التجارة الدولي. ويعتقد وفده أيضا أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتحقيق الوفورات التي أوصى بها المستشار القانوني داخل مكتب الشؤون القانونية، مما سيسمح بإعادة توزيع الموارد المالية على أمانة الأونسيترال.

٣٥ - **السيد موكونغو نغاي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): لاحظ أن لعمل الأونسيترال أهمية بالغة في مساعدة بلده بعد مرور ست سنوات على حرب لا ضرورة لها، من أجل البدء في تنميته وإعادة بناء اقتصاده. وأضاف أن حكومته تعتقد أن مشروع الأحكام التشريعية النموذجية للأونسيترال المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا تشكل تقدما حقيقيا يمكّن الدول من مواءمة تشريعها ويرحب بقرار اللجنة جمع الأحكام النموذجية والدليل التشريعي للأونسيترال المتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا في نص واحد، والمحافظة على جميع التوصيات المقدمة في مجال التشريعات. وسيتّسم مشروع الدليل التشريعي للأونسيترال المتعلق بقانون الإعسار عندما يتم اعتماده، بنفس القدر من الأهمية.

٣٦ - وأضاف أن عمل اللجنة في مجال التجارة الإلكترونية عمل مبتكر بصفة خاصة. ويدعم وفده المشروع التمهيدي لاتفاقية تعالج مسائل تعاقدية إلكترونية مختارة، كما أنه مقتنع بأن مثل هذا الصك من شأنه أن يسهل استخدام الوسائل الحديثة للاتصالات في المعاملات التجارية عبر الحدود، ويساعد الدول على تطوير أنظمتها الخاصة المتعلقة بالإعسار. غير أن أكثر الجوانب التي تثير القلق في التجارة الإلكترونية بالنسبة لكل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تخلفها في هذا المجال في الوقت الذي تتطور فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورا هائلا. وتحتاج كل هذه البلدان إلى تطوير هياكلها الأساسية وخبرتها السياسية والتقنية لكي تتمكن من المشاركة بشكل فعال ومعالجة مسائل جديدة مثل الإدارة الإلكترونية وتركيب الجيل الثالث من نظم الاتصالات اللاسلكية. وتحث جمهورية الكونغو الديمقراطية البلدان المصنعة على مساعدة هذه البلدان لتجسير الهوة عن طريق تقديم المساعدة الضرورية. ويستلزم ذلك أيضا زيادة المساعدة المقدمة إلى الأونسيترال نفسها لكي تستطيع عقد حلقات دراسية وبعثات إحاطة للتعريف بعملها وتسهيل حضور ممثلين من البلدان النامية.

٣٧ - **السيد ويوين - نيلسون** (السويد) (رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي): قال إنه لقي تشجيعا كبيرا بفضل الدعم القوي الذي قدمته الوفود وأعرب عن ارتياحه فيما يتعلق بعمل اللجنة. وبما أنه كان هناك على ما يبدو إجماع يؤيد فكرة زيادة الموارد المتاحة للأونسيترال التي اقترحها المستشار القانوني، فإنه يحث الدول على التحدث أمام اللجنة الخامسة في هذا الصدد.

٣٨ - وأضاف أن المشاركة النشطة للأعضاء الجدد في الأونسيترال سوف تكون قيمة. ويغطي عمل اللجنة كثيرا من المجالات المتعلقة بالخبرة القانونية، فيما يتصل بعمل

الوزارات الوطنية بخلاف وزارتي العدل والشؤون الخارجية. وعليه من المثمر للغاية أن يعقد الأعضاء مشاورات وزارية واسعة النطاق في بلدانهم.

٣٩ - **السيد سيكوليك** (سكرتير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي): قال في معرض إشارته إلى زيادة عضوية اللجنة، إن مختلف المجموعات الإقليمية تقوم بإعداد قوائم مرشحيها لشغل المناصب الجديدة عندما يتم إنشاؤها، وسوف تعقد الانتخابات في بداية دورة حزيران/يونيه ٢٠٠٤ للأونسيترال.

٤٠ - وقدمت الأونسيترال، في إطار أفرقتها العاملة الحكومية الدولية الست ومشاريعها الكثيرة في مختلف مجالات القانون التجاري الدولي، طلبات إلى الدول الأعضاء. وإنه على استعداد للاجتماع بأي وفود ترغب في ذلك من أجل إطلاعها على طرائق عمل اللجنة، وبرنامج عملها، وخططها في المستقبل.

٤١ - **الرئيس**: أعرب عن تقديره للعمل القيم الذي قامت به الأونسيترال في تحقيق المواءمة وتطوير القانون التجاري الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.